وصلوا في مفاوضات واشنطن الى نقاط معيّنة يصعب التراجع عنها، وكل طرف حصل على بعض العناوين والافكار الايجابية، وهو يرغب في تثبيت ما حصل عليه والمضي نحو خطوات تطبيقية» (الخبر، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/١٥).

وقد صادف اليوم الاخير من جولة المفاوضات الثامنة اتخاذ اسرائيل قراراً بابعاد ٤١٥ فلسطينياً رداً على اختطاف وقتل حارس حدود اسرائيلي، فقررت الوفود العربية المفاوضة مقاطعة جلسات اليوم الاخير (الشعب، ١٩٩٢/١٢/١٩).

وأثار قرار الابعاد اياه ردود فعل عربية تراوحت بين الشجب والتنديد والادانة، فقد ندّد الامين العام لجامعة الدول العربية، عصمت عبدالمجيد، بقرار الابعاد، مؤكداً «انه قرار سيعرقل مسار السلام في الشرق الاوسط، وانه انتهاك واضح لحقوق الانسان ولاتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي الاشخاص تحت الاحتلال» (المصدر نفسه). واعتبر وزير الدفاع اللبناني، محسن دلول «ان ترحيل الفلسطينيين [الى لبنان] بمثابة اعتداء اسرائيلي على لبنان» (المصدر نفسه). امّا مصر فطالبت اسرائيل «بالرجوع عن قرارها... لتمكين عملية السلام من الاستمرار... وحتى لا يؤدي ذلك لردود فعل تضرّ بعملية السلام الحالية» (السلام، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/١٩). وطلب الاردن من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن «الضغط على اسرائيل للحيلولة دون تنفيذ قرارها بابعاد الفلسطينيين» (الخبر، ١٩٩٢/١٢/١٩). وندّدت وزارة الخارجية الجزائرية، في بيان لها، بهذا «القرار التعسّفي الذي يمكن ان يؤدي الى القضاء على مفاوضات السلام في الشرق الاوسط». ودعا البيان «المجموعة الدولية والمشرفين على مفاوضات السلام في الشرق الاوسط الى التحرّك بسرعة... [و] استعمال كل وسائل الضغط التي بحوزتهم من أجل تفادي تطبيق هذا القرار التعسّفي» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/١٩).

وقد اتخذ مجلس الامن الدولي القرار ٧٩٩، رداً على القرار الاسرائيلي وما ورد في القرار المذكور مطالبة «اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال بأن تكفل عودة جميع المبعدين» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٢٠). وطالب الامين العام لجامعة الدول العربية الامم المتحدة «بتطبيق الفصل السابع من ميثاقها والخاص باستخدام القوة ضد اسرائيل، اذا ما رفضت تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الخاص بالمبعدين الفلسطينيين من الارض المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

وكانت م.ت.ف. وجّهت في ١٩٩٢/١٢/١٧، مذكرة عاجلة الى جامعة الدول العربية «دعت فيها الى ضرورة التحرّك الرسمي العاجل مع مختلف الهيئات الرسمية الامريكية والاوروبية لوقف ما يجري من عدوان على الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والغاء قرار حكومة [اسحق] رابين ووقف عملية الابعاد» (القدس العربي، ١٩٩٢/١٢/١٨). كما وجّه الرئيس الفلسطيني نداء الى الدول الغربية «للتحرك على كافة الاصعدة لوقف عمليات الابعاد ضد المئات من المواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة» (المصدر نفسه)؛ وبدا، مرة أخرى، ان الفلسطينيين يدعون الى وقف المفاوضات، حيث قال رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي: «ان الوفد الفلسطيني لن يستأنف المفاوضات طالما لم تتراجع اسرائيل عن قرار ابعاد ٤١٥ فلسطينياً» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

وعقد وزراء خارجية دول الطوق في ١٩٩٢/١٢/٢٥، في القاهرة، اجتماعاً بناء على طلب م.ت.ف. بحثوا فيه الاجراءات التي يمكن ان تتخذها دول التفاوض العربية حيال مسألة ابعاد الفلسطينيين، الاّ ان مسألة وقف المفاوضات لم تبحث، حيث قال وزير الخارجية الاردني، كامل ابو جابر، ينبغي «ان يكون اجتماع وزراء خارجية دول الطوق الخمسة، مصر وسوريا وفلسطين والاردن ولبنان قد تطرّق... لتعليق المشاركة في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/٢٨)؛ وأكد ابو جابر على «ضرورة الاستمرار في عملية السلام، موضحاً ان انسحاب العرب منها من شأنه ان يلحق بهم خسارة» (الخبر، ١٩٩٢/١٢/٢٨).

أحمد شاهين